

ان لم يتخالف جميعا او شئ منه ولو قضي مع البيتين لا يولي واحدا من المتخالفين ولو قسط دين بغير الزمان وقضاء عبد وصحة مطلقا بدينها بشهادة الكسفة تحت القضاء يوم مواعيد هذا بخلاف ما ارسل من املاكه قضي بغيره في الجتهه ما قضي على غائب والاله حقيقة لا يولي بالوقف كوصي قاض او يكون ما اتفق على حاضركم اذا قد برهننا فحكمه على يد حكم على وان يكن شرطيا وكان موطئا على غائب بغير نائب نفذ ونفذ القضاء على المستحق ويبيع تركه عند مستغرفة بقرض مال بالوقف والدين لا الالب والوصي والمناقط ولو قضي بالجوهر عند الواقف في الخطا الغرم على المقتضى له

مشهورة وما الكتاب بيده بشاهدك في تعيين وهو قوت وبكاح المتعة كغنة البعض ان يبيع فاستين وكما في على مسلم او فرقا ولها في صور معدودة بخلاف يوم القتل ما نقل في العقد او في الفسخ او المخذى فظاهر فقط بغير حال فيه ولا ينفذ عن بعينه الا بالبايع لمن وكيله او شرعا او حكما بالوقف على غائب سبب الماسيدي على ذي يده من غائب عندها من غائب فالملك به قد يقبل حقا غائب قد لن يقبل وهو حيس لو جند اذا دعت ضرورية في صور بالدين للقاضي فقط الحقيقة ويكتب الصك لدي التسليم وضمنوا المنفرد ان يفرط فغرمه في مال قد استقر في مظهر قضاء التمسك

وشرطه العقل في الحكم وشرط من جهة المحكم وشرط في وقت ووقت لو حكما عبدا وبعد عتقا او كافرا فاشترط قضي ان حكم المعلوم بطل حكما ان لم يكن في دية وقود بقبضه احدهما اذا انفرد ما لنم غيرها بالحكم لو حكما بعين يبيع فقضى صحيح ان يخرن بالعدالة حكم اقرب بما قد اخبرا ولم يخرن بحكم الاضبار ولا يصح حكمة اللواشد وعلى ما جاز كما لو شهدا وامضى فاض حكمه ان واقفا ما قرض للحكيم الخلاف فرغ المذهب المواقف

لا الدين والشرية كالمسلم كونه اهل القضاء المحكم الحكم جميعا في القضاء المنهت او الصبي فباغ من اهل ما نفذ وحكمه قد قضا بينهما بجهة قد لزم قد لزم عاقلة والعد كشرية وحول الية ما العقد الا بفرع الصلح كالمحرم برودة ما رد اسوا الرضى لشاهدي في حالة الق لا ية احد خصمين للدين وجوب من بعدها كقوله بخبر ان والزوجة والاصل كما لمقد لا بد من جمعها الوعدا مذهبه والامان زاهقا وحكمه لم يجز في الخلاف حكم استاذ عن امام حاذق القاضي المال القاضي وغيره

الشبهة الاخر كما قرر فهو السجل والاليس ملزمها ويحضر لخصم لدى التقاضي ليراي كاتب على ما عرفا عند الشهود والبرهن سماه ويلتزم الثاني عما استحسننا

